معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 19/ العدد 1 (جوان 2024): ص.ص: 399-415

آليتا العامل والإعراب عند سيبويه في ضوء نظرية الأصل والفرع

Mechanisms of the factor and the syntax at Sibawayh In light of the origin and branch theory

حكيمة طايل [1] *. أحمد بلحوت [2]

[1] مخبر اللغة العربية العلمية والتعليمية، كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر، h.tail@univ-bouira.dz

[2] المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، مخبر علم تعليم العربية، الجزائر، belhout.ahmed@ensb.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/24؛ تاريخ القبول: 2024/02/19؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

إنّ عالما كسيبويه - إمام النحاة - جدير بأن يدرس كتابه لأنه مازال مصدرا وأصلا للدراسات اللغوية. فقد تمكن من تحليل الظاهرة اللغوية بكل دقة وعناية من خلال استقرائه لكلام العرب بالاعتماد على آليات لسانية تعد ضوابط ومقاييس إجرائية ترتبط بنظرية الأصل والفرع.

وقد اخترنا آليتي العامل والإعراب كنموذج من الكتاب لأنهما من أهم الأصول في النحو العربي. فكل ظاهرة نحوية تردّ إلى أصل واحد يعد الأول الذي تتفرع عنه الفروع، وهو الشيء المجرد الذي لا يحتاج إلى علامات تقيده على عكس الفرع المحمول عليه الذي تميّزه علامات وتقيده شروط فينحط رتبه عنه ولا يتمكن تمكنه.

كلمات مفتاحية: الآليات اللسانية؛ العامل والإعراب؛ الأصل؛ التّمكن؛ الفرع.

Abstract:

Enter The scholar as Sibawayh - the imam of grammarians - deserves to study his book because it is still an original source for linguistic studies.

* المؤلف المرسل.

He was able to analyze the linguistic phenomenon with precision and care through his extrapolation of the speech of the Arabs, relying on linguistic mechanisms that are procedural controls and standards linked to the theory of origin and branch.

We have chosen the mechanisms of the factor and the syntax as a model from the book because they are among the most important principles in Arabic grammar.

Every grammatical phenomenon refers to a single origin, which is considered the first from which the branches branch out, and it is the abstract thing that does not need signs that restrict it, in contrast to the branch on which it is carried, which is distinguished by signs and restricted by conditions, so its rank is degraded from it and it is not possible to master it.

Keywords: Linguistic mechanisms, factor and syntax, origin, proficiency, branch.

المقدمة:

اللّغة نظام من الأدلة والرّموز الصوتية، وهي نسق من العلاقات تتحكم فيه قواعد نحوية، وباعتبارها نظاما، فإنّ نحاة العربية– وعلى رأسهم سيبويه – يعتمدون في عملية تحليلها على مبدأين :

خارج اللغة باعتبار المحدث لها هو المتكلم، وداخل اللغة باعتبارها نظاما من العلاقات الداخلية بين الوحدات في السياق، لذلك اهتموا بعمليتي الكلام والمتكلم، وتنبهوا إلى دراسة اللغة كنظام وأداة تواصل.

وإنّ عالما كسيبويه – إمام النّحاة – كما وصفه القدامى والمحدثون جدير بأن يدرس كتابه، لأنّه مازال مصدرا وأصلا للدراسات اللغوية جامعا لشتّى علومها وفنونها. فقد تمكن من رصد الظاهرة اللّغوية وتفسيرها وتحليلها بكل دقة وعناية من خلال استقرائه لكلام العرب، واعتماده على آليات لسانية تعد ضوابط ومقاييس إجرائية، تضبط لنا حد الوحدة وتحلل المستويات اللغوية من أصوات وأبنية وتراكيب ودلالات.

فما مفهوم الأصل والفرع عند النحاة؟ ما خصائص ودلالة هذا المصطلح عند سيبويه

؟وكيف ربط سيبويه الآليات اللسانية بنظرية الأصل والفرع في النحو العربي؟

وإن من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع هو التأكيد على أن التفكير النحوي عند سيبويه هو تفكير أصولي يرتكز على نظرية الأصل والفرع في مستويات التحليل اللساني للوصول إلى أحكام علمية موضوعية بالاعتماد على آليات لسانية في دراسة الظاهرة اللغوية.

وقد اخترنا آليتي العامل والإعراب في كتابه لارتباطهما ، لأنّ الإعراب من أهم القضايا التي دعت النّحاة إلى التّفكير بآلية العامل، وصار أصل العمل والإعراب من أهم الأصول في النّحو العربي، فكل ظاهرة نحوية تردّ الى أصل واحد، فللعمل النحوي أصل واحد وللإعراب أصل واحد أيضا.

والأصل في النحو العربي هو الأوّل أي ما تتفرع عنه الفروع، وهو الشيء المجرد الذي لا يحتاج إلى علامات تقيّده وتظهره كالابتداء والتنكير والتذكير والإفراد على عكس الفرع المحمول عليه، الذي تميّزه علامات وتقيده شروط فينحط رتبة عنه ولا يتمكن مثله، ومن دلالاته أيضا القياس والحد والوجه وأساس الوضع ودلالة القاعدة وكذلك الباب والمنزلة...وغيرها من الألفاظ التي ارتبطت بخصائص تميّز الأصل كالمتمكّن والأكثر والأجود والأحسن والأخف...وغيرها من دلالات مصطلح الأصل التي استخدمها علماء العربية في جميع أبواب النحو العربي. وقد تنبّه نحاتنا القدامى -وعلى رأسهم سيبويه– في نظرية الأصل والفرع الى أنّ الأصل لا علامة له، وأنّ كل علامة أو زيادة هي خاصة بالفرع لذلك جعلوا الابتداء (العامل المعنوي) أصلا، والمفرد أصلا للمثنى والجمع، والمذكر أصلا للمؤنث والنكرة أصلا للمعرفة، وهذا على أساس وجود العلامة وانتفائها.

ويتجلّى ذلك في قول سيبويه: «واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء...»[1] وقوله أيضا: « واعلم أن الواحد أشدّ تمكنا من الجميع لأن الواحد هو الأول ...»[2] فالأصل هو الأول المتمكن الأمكن الذي لا زيادة فيه، على عكس الفرع الذي تلحقه سوابق ولواحق تبيّنه.

ومن ذلك قوله: «واعلم أنّ النكرة أخف عليهم من المعرفة لأنّ النّكرة أوّل ثم يدخل عليه

(1)سيبويه أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي: الكتاب، تحقيق إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1999، ج1،ص 48.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 17 .

ما يعرف به...»[1].

ويؤكد أيضا بأنّ المذّكر أصل والمؤنّث فرع عنه بقوله: «واعلم أن المذّكر أخف عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أول وهو أشدّ تمكنا وإنمّا يخرج التأنيث من التذكير...»[2]

وهذا ما اعتمده الدرس اللغوي الغربي المعاصر في تصنيفه للصيغ على أساس وجود العلامة وانتفائها، ليفرق بين الصيغ الأصلية والفرعية في نظرية التعليم أو العلامة Markedness Theory التي توافق نظرية الأصل والفرع في خاصية التجرّد من العلامة أو وجودها للفرق بين الأصل والفرع «يشير هذا الفرق في معناه الأعم، إلى وجود سمة لغوية في مقابل غيابها، توجد مثلا علامة شكلية تعلّم الجمع في معظم الكلمات في الإنجليزية، ومن ثم يكون الجمع معلّما Marked والمفرد غير معلّم unmarked...»[3]

وقد ركزوا في دراستهم لنموذج الأصل والفرع على مفهوم التعليم الذي يركز على مصطلح التعدد اللغوي الذي يرتبط بالوحدة المجردة وتحققاتها. أمّا نحاتنا الأوّلون فقد درسوا نظرية الأصل والفرع في كل مستويات التحليل اللغوي، ولم يكتفوا بحد الوحدة بتشخيصها بمواصفاتها السكونية وقيمها الخلافية، بل اعتمدوا على مقاييس وآليات لسانية تضبط لهم حد الوحدة وتبين لهم تمكنها في بابها وما ينزل منزلتها من خلال قانون الأصل والفرع.

آلية العامل عند سيبويه في ضوء نظرية الأصل والفرع:

مفهوم العامل عند النحويين:

أدخل اعتمد النحاة على آلية العامل في أبواب كثيرة من النحو، لأنه الأساس الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي الى مستوى أكثر تجريدا من المستويات الدنيا التي تحوي عليها الوحدات الخطابية. وقد تعددت تصورات النحاة للعوامل، فمنهم من يرى أنه مؤثر حقيقة فهو سبب وعلة العمل وهذا مشهور وشائع في كتب النحو، ومن ذلك قولهم: « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل فالعامل كجاء ورأى

(1)المصدر نفسه، ج1، ص47.

(2) المصدر نفسه.

(3)محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في الثراث العربي، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، 2006، ص144

والباء والمقتضي الفاعلية والمفعولية...»[1]

والرأي الثاني من ينظر اليه كعلامة وأمارة فقط وقد بيّنه ابن الأنباري في قوله: «العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنّما هي أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء...وإذا أثبتنا هذا جاز أن يكون التّعري من العوامل اللفظية عاملا...[2] »

وآخر تصور للعامل يتمثل في العامل الحقيقي وهو المتكلم وقد وضح هذا الرأي ابن جني في قوله: «فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره...[3]» وهذا الرأي الأخير يؤكد أن المتكلم هو العامل الحقيقي، وهو الموجه لترتيب الوحدات في المتتالية اللغوية.

وقد قسم النحاة العامل على حسب فكرة الأصل والفرع إلى نوعين:

العامل المعنوي: وهو الأصل ويشمل الابتداء، رافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقع يصلح للاسم، وعامل الصفة، فالابتداء هو الأصل لأنه تتواتر في موضعه العوامل اللفظية التي تعد فرعا عنه.

أمّا العامل اللفظي فهو ضربان قياسي وسماعي، فالعامل القياسي يتمثل في الفعل وهو أصل العوامل اللفظية وما ينزل منزلته من المشتقات التي تعد فرعا عنه مثل: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، المصدر.... والسماعي ويشمل: الحروف، الأفعال والأسماء.

العامل عند سيبويه:

إن العامل حاضر عند سيبويه فهو الأصل الذي بنى عليه أبواب النحو في كتابه، ونظرته للعامل مستمدة من تحليله للظاهرة اللغوية ضمن قانون الأصل والفرع، والعامل عنده ما كان في معنى الشيء أو من سببه لذلك جعل الأصل في العمل للعامل المعنوي الابتداء الذي

(1) الأشموني: حاشية الصبان عن شرح ألفية ابن مالك، ج1، دون طبعة، دار الإحياء للكتب العربية، دون سنة، ج1، ص 47 .

(2) ابن الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دون طبعة، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957، ص68-69

(3) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2 دار الهدى للطباعة، بيروت ،دون تاريخ، ج1، ص 109 – 110.

تتواتر في موضعه العوامل اللفظية التي تعد فرعا في العمل.

ويبين هذا في قوله: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى مكان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ أولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك...»[1]

فالابتداء هو النواة الأصلية التي تتفرع عنها باقي العوامل وتتواتر في موضعه، وقد سمّى سيبويه العوامل بالأشياء لأنها تحدث أثرا في المعمول (الاسم) ويعني بالناصب إنّ وأخواتها، والرّافع كان وأخواتها أمّا الجار على المبتدأ فهو الحرف الزائد، وهذه العوامل فرعية لأنها تتعاقب على موضع العامل الأصل الابتداء، ثم يواصل تتبعه لآلية العامل من خلال تبيّنه أن هذه العوامل اللفظية التي تعد فرعا عن العامل المعنوي هي أيضا لديها أصل هو الفعل، فأصل العمل للأفعال.

الفعل وقانون العاملية:

إنّ أصل العمل في العوامل اللفظية للفعل، لذلك يعمل في معمولاتهم مقدما -وهذا هو الحد- ومؤخرا، ظاهرا أو مضمرا ويتمكن في بابه، فيعمل في أكثر من معمول لأنه الأصل ويوضح هذا بقوله:

فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل حد اللفظ ما جرى في الأول وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ...»[2]

فحد اللفظ أن يكون العامل متقدما ثم يليه الفاعل ثم المفعول به، ويمكن تقدمه على معمولاته إذا أمن اللبس لأنه الأصل، ومن خصائص الفعل أيضا التي تبين قوته في باب العاملية عمله مضمرا، ومثال ذلك قول سيبويه: «وإن شئت قلت: زيدا ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت: ضربت زيدا إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هاهنا للاستغناء بتفسيره فالاسم هاهنا مبني على المضمر...»[3] فالفعل يعمل مضمرا لأنه الأصل،

(1)سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص48

(2)المصدر نفسه، ج1، ص 68

(3)المصدر نفسه، ج1، ص 133

وسيبويه يرصد آلية العامل ويسعى لتوضيح قوة الفعل الأصل في باب العاملية من خلال قانون التعدية حيث يتعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل وهو الحد ثم يتعدى إلى المصدر، اسمي الزمان والمكان، المفعول له، المفعول معه.

[عا+ مع +مع1+مع2مع3]الحد

وذلك قولك: « أرى الله بشرا زيدا أباك، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان... »[1]

$$\frac{\frac{\text{بشرا}}{\text{مع1}}+\frac{\text{زيدا}}{\text{مع2}}+\frac{\text{أباك}}{\text{مع3}}}{\text{ثلاثة مفاعيل}}+\frac{\text{الله}}{\text{مع}}+\frac{\text{أرى}}{\text{عا}}$$

فالعامل يعمل فيهم جميعا وقد تتوسع الفئة فيعمل بعد هذا الحد من التعدي في المصدر الصرف وغيره مثال ذلك.

$$\frac{\text{سرقت}}{\text{عا مع}}\ \frac{\text{الله}}{\text{مع1}}\ \frac{\text{عبد}}{\text{مع2}}\ \frac{\text{الثوب}}{\text{مع3}}\ \text{الليلة}$$

$$\frac{\text{أدخل}}{\text{عا}}+\frac{\text{الله}}{\text{مع}}+\frac{\text{عمرا}}{\text{مع1}}+\frac{\text{المدخل}}{\text{مع2}}\ \frac{\text{الكريم}}{\text{الصفة}}\ \frac{\text{إدخالا}}{\text{مع3}}$$

فقانون التّعدية يبين لنا قوة الفعل الذي يعد أصلا في العمل لأنه يؤثر في كل معمولاته مهما توسعت الفئة.

2-2-1 ما ينزل منزلة الفعل في العمل –الفرع-:

1-2-2-1 ما ينزل منزلة الفعل من الأفعال -كان وأخواتها-:

وضّح سيبويه في تحليله للعامل ضعف العامل الفرع -أ ي ما ينزل منزلته - وعدم تمكنه وتصرفه مثل الأصل الذي يعمل مطلقا في المتتالية اللغوية، ومن الأمثلة التي وظفها كان وأخواتها التي تنزل منزلة ظن لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا يمكنها الاقتصار على مفعول دون الآخر.

(1)المصدر نفسه، ج1، ص78

قال سيبويه:« كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت إن شئت قلت: "كان أخاك عبد الله" فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله »[1] فكان تنزل منزلة الفعل وتتصرف تصرفه رغم دلالاتها على الحدث فقط وعدم اكتفائها بمرفوعها، وتعمل حتى إن تقدم معمولها الثاني على الأول والمعمول الثاني من سبب الأول، وما ينزل منزلتها مثل اسم الفاعل، واسم المفعول وما لم يسم فاعله يعمل وجوبا في مصدرها فهي أقل تصرفا من العامل الأصل "الفعل". مثال ذلك: كين الكون زيد منطلق.

2-2-2-2 ما ينزل منزلة الفرع - فرع الفرع -:

لم يكتف سيبويه في تتبعه لآلية العامل بتبيين للأصل والفرع، ولكنه أيضا اهتم بدراسة فرع الفرع الذي يكون أضعف من الفرع، ويمثل لذلك بقوله :« هذا باب ما أجري مجرى "ليس" في بعض المواضع وذلك الحرف "ما" تقول: "ما عبد الله أخاك" و "ما زيد منطلقا" وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس "ما" ك "ليس ولا يكون فيها إضمار...[2]»

القياس والأصل هو إعمال الفعل وعدم إعمال "ما" واعتبارها كأي حرف، لأن من خصائص الفعل الإضمار والعمل مؤخرا ومقدما، وقد شابهت ما ليس في معنى النفي فعملت عملها، ولم تتمكن تمكنها، لأن ليس فعل والعمل أصل فيه، وقانون الفرع هو عدم التمكن مثل الوحدة النحوية الفعل «وضعف العمل أو إلغائه إذا تقدم معموله » وأحيانا يتقيد الفرع بعمله في وحدة معينة وقد بين هذا سيبويه في "لات" فرع الفرع التي أنزلت منزلة ليس، ولم تتمكن تمكنها، لأن ليس فعل وأصل العمل الأفعال.

قال: «ولم تمكن تمكنها ولم يستعملوها إلا مضمرا فيها لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن الغائب

تقول: ليست وليسوا و"عبد الله ليس ذاهبا" فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، وهذا لا يكون فيه ذاك ولا تقول: «عبد الله لات منطلقا ولا قومك لاتوا منطلقين... »[3]

(1)سيبويه، المصر السابق، ج1، ص87

(2)سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص101

(3)المصدر نفسه

إذا العامل الفرع لا يعمل إن تقدم عليه معموله الثاني ولا يضمر فيه، وقد ينتقض معناه كدخول الاستثناء على ما فيبطل عملها مثل قولك: "ما زيد إلا قائم".

الأصل	الفرع	فرع الفرع
الفعل	كان	لات
	ليس	ما

ويبين سيبويه من خلال تمثيله ب"لات" عدم تمكنها فهي تعمل في معمول واحد ويستحيل إعمالها في معمولين، وتعمل عملا محددا مع الحين فقط، وقد عرفنا في باب التعدية عمل الفعل في كل المفاعيل لأنه الأصل في العمل. قال: «كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون "لات" إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به... ولا يجاوز بها هذا الموضع رفعت أو نصبت»[1].فحد العمل في "لات" أن ترفع ما بعدها أو تنصبه مع إضمار المحذوف ولا تجاوزه، لأنها فرع الفرع ولا تتمكن تمكن الأصل لذلك تعمل مع الحين فقط.

-2-3 ما ينزل منزلة الفعل في العمل من المشتقات:

– اسم الفاعل:

أعرب سيبويه الفعل المضارع لأنه حمله على الاسم لعلة المشابهة، لذلك حملت الأسماء أيضا على الأفعال في الإعمال لأن أصل العمل لها، ومن هذه الأسماء اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، ولاسم الفاعل عند سيبويه صورتان:

الصورة الأولى: يعمل عمل الفعل إذا أردت به معنى الفعل.

الصورة الثانية: إذا أردت به الاسم فلا يعمل بعده.

مثال الصورة الأولى قوله: «"أزيدا أنت ضاربه؟" "وأزيد أنت ضارب له" "وأعمرا أنت مكرم أخاه" "وأنت نازل عليه "كما كان ذلك في الفعل لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا... »[2].

(1)سيبويه المصدر السابق ج1، ص 101-102

(2) سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص 162

وقد وضح سيبويه في هذا القول تمكن اسم الفاعل في باب العاملية فيعمل مثل الفعل -الأصل -ويأخذ من خصائص العامل فيعمل عمل فعله متى كان منونا أو معرفا "بال" ودالا على الحال و الاستقبال، وهذا هو وجه الكلام والقياس. أما اذا انتفى شرط من الشروط كأن يدل على الماضي ويكف عنه التنوين، فإنه يأخذ الصورة الثانية ويصبح كأي اسم يضاف إلى ما بعده، وينحط رتبة عن الأصل ويبطل عمله مثال ذلك قوله: «ولو قال آلدار أنت نازل فيها؟ فجعل نازلا اسما رفع كأنه قال "آلدار أنت رجل فيها؟" ولو قال: "أزيد أنت ضاربه" فجعله بمنزلة قولك: "أزيد أنت أخوه" جاز...»[1] فاسم الفاعل إذا أجري مجرى الاسم فإنه ينزل منزلته، وكل ما ينزل منزلة الفعل من المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر... فإنها تستعمل بقيود ولها صورة الإعمال إذا توفرت فيها الشروط فتنزل منزل الأصل في العمل، وصورة عدم الإعمال إذا أجريت مجرى الأسماء وانتقضت شروط الإعمال، لأن الفرع أضعف من الأصل وهذا يتميز بحركة حرة في العاملية، ويلخص لنا هذا سيبويه بقوله:« كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل...»[2] وكلما بعد الفرع عن الشبه بالأصل كأن يحمل الفرع عن الفرع كان أضعف من الأصل وأقل تمكنا في قانون العاملية « وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله...»[3] فآلية العامل التي اعتمدها سيبويه تبين لنا أن الابتداء ـالعامل المعنوي ـ هو الأصل وأن العوامل اللفظية تتواتر في موضعه وهي فرع عنه، وأن الفعل أصل العوامل اللفظية ويتميز بحركة حرة في قانون العاملية وما ينزل منزلته ـ الفرع ـ أضعف منه ولا يتمكن تمكنه.

آلية الإعراب عند سيبويه في ضوء نظرية الأصل والفرع:

العنوان الفرعي الأول مفهوم الإعراب عند النحويين:

الإعراب في اللغة :« هو مصدر أعرب، يجيء لمعان منها: الإبانة والتحسين والتغيير... »[4] فإعراب الكلام هو إيضاح فصاحته وبيانه. أما في اصطلاح النحويين فهو يتصرف على الوجوه الآتية:«أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

(1)المصدر نفسه

(2)المصدر نفسه، ج1، ص 66

(3)المصدر نفسه، ج1، ص241

(4)الفاكهي جمال الدين: شرح الحدود النحوية، الطبعة الأولى، دار النفائس بيروت 1966، ص121

ـ تغيير أواخر الكلام باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا.

ـ التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة...»[1]

فيبدو من هذه التعريفات أنها تقوم جميعها على اعتبار الإعراب هو تغيير أواخر الكلام لتعاقب العوامل عليها، فهو مرتبط بآلية العامل.

مفهوم الإعراب عند سيبويه:

اعتبر سيبويه الإعراب ظاهرة في الكلام وليس ظاهرة في النحو، وهذا من خلال نظرته الخاصة إلى حدي الكلام والإعراب، كما ربط آلية الإعراب بالعامل لأنه هو المولد للمحلات الإعرابية، والمحدّد لسياق الموضع وصورة الحركة

ووظيفة الوحدة في التركيب، فالإعراب دال على المعاني وهو حركة داخلة على الكلام بعد بنائه، وصور هذه المعاني أي الدوال الوظيفية هي الحركات الإعرابية «وهي التغييرات الصوتية التي تطرأ على أواخر الكلم وتعبر عن العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النحوي، إذ تؤدي العلاقات الموقعية ومميزات الحركة في البنية السطحية للجمل العربية دورا مقرّرا في تعيين المعنى...»[2]

حركات الإعراب:

الأصل في الإعراب هو الإبانة عن المعاني المتعاقبة على الاسم في التركيب وما يضارعه، لذلك له علامات تدل عليه وهي الحركات الإعرابية، التي تعد فارقا أساسيا بين الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة ومواضع إعرابية في التركيب. ويوضح هذا ابن يعيش في قوله:« فالرفع علم الفاعلية...وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة... والجرّ علم الإضافة وأمّا التوابع ففي رفعها ونصبها وجرّها داخلة تحت أحكام المتبوعات... [3]»

ويطلق سيبويه على الحركات التي تظهر في آخر الكلمة مجاري أواخر الكلم من العربية و هي تجري على: «ثمانية مجار على النصب والجّر والرفع و الجزم والفتح والكسر و الوقف،

(1)يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن – تأصيل وبيان –تقديم حاتم صالح الضامن، الصيغة الأولى، دار الصميعي،2007 الرياض ص 20

(2)نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، 1996، ص 247

(3)ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفاصل، ج1، دون طبعة، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص71-72

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيئا منها إلا وهو يزول عنه... »[1]

وتظهر هذه الحركات بسبب المؤثر في حركة الكلام أي العامل، فالإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم وتختص به الوحدة النحوية الاسم وما يضارعها، فالعامل يقتضي أثرا هو الإعراب والإعراب يقتضي مؤثرا وهو العامل لذلك ربط النحاة بين آليتي العامل والإعراب.

1-3-2 أصل الإعــراب للأسمـاء:

الوحدات النحوية صنفان منها ما أصله البناء ومنها ما أصله الإعراب، والأصل للإعراب للأسماء والأفعال فرع فيه، وهو يخص الفعل المضارع منها، ولا يجري على الماضي والأمر لأنهما مبنيان والحروف أصلهما البناء. ولذلك قال سيبويه عندما حدّد مدخول الإعراب: « فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة... والنصب في الأسماء: "رأيت زيدا والجر: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة [2]... »

يحدد سيبويه في هذا القول مدخول الإعراب في الوحدة، والحركة الممكنة الظهور وكيف يظهر الإعراب في التراكيب، ومن خلال تمثيله يتبين لنا أن الأصل في الإعراب للأسماء التي تعد محل العمل، لأن العامل هو المحدث للإعراب فيها لذلك نجده قد ذكر وظائف الأسماء المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة بذكر العامل قبلها لأن الاسم هو المعمول والحد أن يسبق بعامل قبله.

فالإعراب سمة أصلية في الاسم يرتبط بتمكنه وتميزه بحركة حرة في التركيب المتتالية اللغوية لذلك نجده في أي نقطة من التركيب، وشرط الإعراب دخول هذه الوحدة الاسم في التركيب وفي هذا المعنى قال الرضي: «والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في هذا الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب...[3]»وقد بين النحاة وعلى رأسهم

(1) سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص41

(2)سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص42

(3)الرضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسين، شرح كافية بن الحاجب تحقيق عبد العال سالم مكر، ج1، ط1، عالم الكتب العلمية القاهرة، 2000، ص41

الخليل وسيبويه من خلال آلية الإعراب المرتبطة بفكرة الأصل والفرع، بأن الاسم هو المستحق للإعراب لأنه الأصل والفعل المضارع فرع عنه، وهو محمول عليه لأن الأصل في الأفعال هو البناء.« فكل اسم رأيته معربا فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو على غير أصله، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها...»[1].

2-3-2- معاني الحركات الإعرابية بين الأصل والفرع:

الاسم المتمكن عند سيبويه هو الأصل المستحق لجميع الحركات الإعرابية ويتعاقبه التنوين و"ال" التعريف أو الإضافة.

<< فهو باق على أصله لم يشبه الفعل فيمنع الجرّ والتنوين ولا الحرف فيبنى...[2]>> فالاسم يتميز بحركة حرة في التركيب ويشغل عدة مواضع إعرابية، أما الفعل المضارع فهو أضعف منه لأنه محمول عليه، ولم تعط له كل الحركات الإعرابية، وفي هذا المعنى يقول السيرافي: « الأسماء فيها ثلاث حركات وتنوين فإذا ضارعها الفعل أعطي بحق المضارعة بعض ما في الاسم، ولم يبلغ قوته وهو فرع على الاسم ومشبه به أن يكون مثله في جميع أقواله، وقد أمكن ما يعطى بعض ما فيه ليدل على موضع المشابهة...»[3]

فأصل الإعراب للاسم المتمكن الذي تتعاقبه عدة معاني نحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، أما الفعل المضارع فهو محمول عليه لعلل المشابهة بينه وبين الاسم وقد بيّن ابن الصفار علة إعرابه دون غيره من الأفعال خلافا للأصل وشبها بالاسم، قال: «إن فائدته في الفعل الدلالة عن المعنى الذي يحدث بالعامل، فإذا ارتفع الفعل ففائدة الإعراب فيه الدلالة على وقوعه موقع الاسم، وإذا انتصب ففائدة الإعراب فيه الدلالة على أن الفعل مستقبل إمّا على أنه جواب أو على صرفه إلى المصدرية ،وإذا انجزم ففائدة الإعراب فيه أن الفعل غير واقع إمّا على النفي أو على النهي، فلا يكون إعراب أبدا في الفعل إلا ويدل على هذه المعاني

(1)أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص70-71

(2)ابن الصفار أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد البطليوسي: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه حققه وعلق عليه، معيض بن ساعد العوفي دار المآثر النبوية، 1990، ج1، ص48

(3)السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد الثواب محمد فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، ج1، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986، ص255

المذكورة...[1]» ويمكن توضيح معاني الحركات الإعرابية في الاسم والفعل المضارع بالجدولين الآتيين:

الجدول 1:

الاسم	صور الحركات	وظيفة الحركات	معنى الوظيفة
جاء زيدٌ	الضم	الرفع	الفاعلية
رأيت زيداً	الفتح	النصب	المفعولية
مررت بزيدٍ	الكسر	الجرّ	الإضافة

فالمعاني التي يحدثها الإعراب في الاسم ليست بمنزلة المعاني النحوية في الفعل

الجدول 2:

الفعل المضارع	صور الحركات	وظيفة الحركات	المعنى
يقولُ زيد	الضم	الرفع	الكينونة في موضع الاسم
لن يقولَ زيد	الفتح	النصب	الاستقبال
لم يقلْ	السكون	الجزم	عدم الوقوع

فنستنتج أن الوحدة النحوية الاسم هي الأصل في الإعراب والفعل المضارع محمول عليها، وصور الحركات عند سيبويه هي أربعة الضم والفتح والكسر والسكون، وهي ثابتة في موضعها، أما الوحدات الدالة المتغيرة التي تبين الوظائف النحوية وهي أيضا أربعة الرفع، النصب، الجر، الجزم، وأما الرفع والنصب فهما مشتركان في الاسم والفعل، والجّر خاص بالاسم والجزم خاص بالأفعال <<وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة...>>[2] فقد بّين سيبويه في هذا القول علة عدم دخول الجزم على الاسم لأنه سيبطل حركة الاسم، فيزول التنوين الذي يميّز

(1)ابن الصفار، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، ج1، ص255

(2)سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص42

الاسم المنصرف وغير المنصرف فهو مصاحب للحركات، فالاسم المتكن هو الأصل الذي يتصرف ولديه حرية الحركة في المتتالية اللغوية.

3-3-2 الحركات الإعرابية الفرعية:

الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل وهذا الاختلاف على ضربين اختلاف في اللفظ واختلاف في الموضع، فالاختلاف في اللفظ كما بينه الفارسي على ضربين «أحدهما بتعاقب الحركات والآخر بالحروف...»[1] أما الاختلاف بالحركات فقد بيناه وهو الأصل وأطلق عليه سيبويه مجاري أواخر الكلم من رفع ونصب وجر وجزم. والاختلاف بالحروف النائبة عن الحركات الأصلية « مثاله في الأسماء فقولهم: أخوه وأبوه... وتثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية، وهو جمع السلامة وفي الأفعال نحو: يضربان، ويضربون وتضربين...»[2] فالاختلاف في الحروف هو فرع عن الحركات الإعرابية يلحق الأسماء والأفعال.

فالاسم المتمكن المفرد تلحقه الحركات الإعرابية التي تعد أصلا وصورها الفتحة والضمة والكسرة، وتنوب عنها حروف إذا كان الاسم مثنى أو جمعا ومذهب البصريين أن الحركات هي الأصل والحروف فرع عنها، وعللوا بثلاثة أوجه: «أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

- أن الحركة أيسر من الحروف وهي كافية في الدلالة عن الإعراب.

- أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازمة لها، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدّى ذلك الى أن يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والأصل أن يخص كل معنى بدليل...»[3] فالمفرد هو الأصل لأنه الأول وهو أشد تمكنا من الجمع ،لذلك اعتبرت الحركات هي الأصل والحروف فرع عنها عند سيبويه ومن تبعه من النحاة، ويؤكد على هذا بقوله:

« واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع...»[4] ويبيّن أيضا أن الحروف فرع عن الأصل لأن كل زيادة عن الأصل هي فرع بقوله: « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى

(1) ابو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص57
(2) المصدر نفسه
(3)العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل الإعراب، ج1، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995، ص54
(4)سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص 47

منها حروف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واو ليفصل التثنية والجمع الذي على حّد التثنية، ويكون في الجّر ياء مفتوحة ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع على حدّ التثنية ويكون في النصب كذلك...[1]»

فصور حروف الإعراب التي تنوب عن المفرد هي علامة الإعراب وتؤدي نفس وظائف الحركات الإعرابية من فاعلية ومفعولية وإضافة. والإعراب بالحركات أخف وهو الأصل، أما الإعراب بالفروع فهو فرع احتيج إليه حين تكون الوحدة مفتقرة لعلامة تدل على معانيها الإعرابية، وإعراب الفعل المضارع محمول على الاسم في كل أحواله سواء بالحركات الأصلية أو بالحروف التي تنوب عنها .ونلخص في الأخير إلى أن آلية الإعراب تبين لنا أن الاسم هو الأصل في الإعراب وأن الفعل المضارع فرع عنه ومحمول عليه، كما اتضح لنا أن الحركات الإعرابية هي الأصل والحروف فرع عنها.

خاتمة:

وفي الختام نصل إلى أن التفكير النحوي تفكير أصولي، قام على فكرة الأصل والفرع التي تعد من المفاهيم الأساسية في النحو العربي، ونجدها في كل مستويات التحليل اللغوي، وقد برع سيبويه في دراسة اللغة والكشف عن نظامها، وبيّن لنا من خلال آليتي العامل والإعراب في ضوء نظرية الأصل والفرع بأن الابتداء أصل العوامل اللفظية، وأن أصل العمل للفعل – في العوامل اللفظية-وما ينزل منزلته فرع عنه، وأن الإعراب أصل في الاسم والفعل المضارع محمول عليه.

المراجع:

- ابن الأنباري: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار، دون طبعة، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.
- ابن الصفارك أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي، **السفر الأول من شرح كتاب سيبويه**، حققه وعلق عليه معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر النبوية، 1998م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار

(1)المصدر نفسه، ج1، ص44

الهدى للطباعة، بيروت، دون تاريخ.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، دون طبعة، مكتبة المتني، القاهرة.
- أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب، محمد فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكاتب، 1986م، ج1.
- الأشموني، **حاشية الصبان على شرح ألفية بن مالك**، دون طبعة، دار الأحياء للكتب العربية، دون سنة.
- الرضي الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسين، **شرح كافية بن الحاجب**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب العلمية، القاهرة، 2000 م.
- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، **الكتاب**، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق،1995، الإعادة 2001م.
- الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد ابن الغفار، **الإيضاح العضدي**.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله، **شرح الحدود**، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت 1996م.
- محمد عبد العزيز عبد الدايم، **النظرية اللغوية في التراث العربي**، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، 2006م.
- نوزاد حسن أحمد، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، سنة 1996